



## مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الاقتصاد السوري وتجربته التنموية

اسم الكاتب: د. محمد صقر، د. سمير شرف، هيفاء غدير غدير

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4090>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 17:56 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## الاقتصاد السوري وتجربته التنموية

\* الدكتور محمد صقر

\*\* الدكتور سمير شرف

\*\*\* هيفاء غدير خديز

(تاریخ الإیداع 20 / 2 / 2008. قُبِل للنشر في 22/4/2008)

### □ الملخص □

يتوقف هذا البحث عند واقع الاقتصاد السوري بالأرقام كما وردت في بعض التقارير. كما أنه يعرض بعض مقومات التنمية في سوريا المتمثلة بالمستلزمات المادية والقوى البشرية المؤهلة والخبرة والاستقرار السياسي، بمقابل ذلك يتوقف عند نقص الاستثمارات وعجز رأس المال الوطني في القطاعين العام والخاص عن الوفاء بحاجة الاستثمار في الاقتصاد السوري، وضيق السوق الداخلية وحالة المواجهة المستمرة كمعوقات أساسية للتنمية في سوريا. كما أنه تمت دراسة دور كل قطاع اقتصادي في سوريا في عملية التنمية وأي منها يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية، حيث إنَّ الصناعة يمكن أن تلعب هذا الدور إذا ما تم توفير البيئة الملائمة، وتطوير كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتعمل على دفع قطاع الصناعة نحو الأمام بدلاً من عرقلته.

#### كلمات مفتاحية:

- الاقتصاد السوري.
- التجربة التنموية.
- قطاع الصناعة.
- معوقات التنمية.

\* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

\*\* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

\*\*\* طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

## The Syrian Economy and its Developmental Experience

Dr. Mohamad Ali Saker\*

Dr. S. Sharaf \*\*

Haifa'a Gadeer \*\*\*

(Received 20 / 2 / 2008. Accepted 22/4/2008)

### □ ABSTRACT □

This research studies by number the situation of the Syrian economy as it was mentioned in some reports. It also lists some of the characteristics and of development in Syria to show that the physical, the specialized and experienced human resources, and the political stability are positive aspects, while the lack of investments, the inability of the public and private national capital to fulfill the needs of investment in Syrian economy, the limited inner market, the potential threat of war are of the basic obstacle for development in Syria. There was a study for role of every economic sector in the development process, and which of them will be leading in development, because industry could play this role if the suitable environment was available, and the development of every one of the other economic sectors to move the industrial sector forward instead of hindering it.

#### Key words:

- Syrian economy.
- developmental experience.
- industrial sector.
- obstacles of development.

\* Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

\*\* Associate professor. Faculty of Economics, Tishreen University , Lattakia, Syria.

\*\*\* Postgraduate Student (P.H.D) at the Department of Economy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

## مقدمة:

قامت التجربة التنموية السورية على عدد من العناصر استمرت لفترة طويلة من الزمن، منها تزايد حجم الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي [1]، الذي نتج عنه تنامي الإنفاق العام والاهتمام بالجانب الاجتماعي، فالنفقات الاجتماعية (النفقات العامة المخصصة من أجل تحقيق الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي والرفاهية العامة) [2] وصلت عام 2003 إلى (82.63) مليار دولار وفي عام 2004 إلى (109.66) مليار دولار وفي عام 2005 إلى (120.92) مليار دولار [3]، كما أنَّ اعتماد سياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، وخصوصاً أسعار الطاقة، والتي استمرت حتى الوقت الحالي كانت من العناصر التي قامت عليها هذه التجربة، بالإضافة إلى التخطيط المركزي لإدارة التنمية والنظام الاقتصادي ودعم تنامي قواعد البيروقراطية السورية، وإضعاف دور قوى السوق المحلية والآيات، مما أدى إلى إغراق الاقتصاد السوري في المحلية، وإضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

كل هذه العناصر، أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي استمرت حتى عام 2000 حيث انطلقت برامج الإصلاح الاقتصادي التي عمدت إلى تحقيق إصلاحات مالية ونقدية، ونادت بضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك من أجل تحقيق الأهداف المطروحة مع بداية الألفية الثالثة وهي تحقيق معدلات نمو مرتفعة سنوياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري.

## أهداف البحث وأهميته:

1- التوقف عند واقع الاقتصاد السوري وتجربته التنموية لمعرفة العناصر التي قامت عليها هذه التجربة، ومعرفة الاختلالات التي ظهرت في هذا المسار التنموي وذلك للوصول إلى التحديات التي تعرّض عملية التنمية في سوريا.

2- التأكيد على ضرورة تعزيز دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في سوريا لكي يعمل على دعم القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة المقبلة وهو قطاع الصناعة.

3- التأكيد على أن القرارات الاقتصادية المأخوذة لدفع عملية التنمية نحو الأمام يجب أن تكون مدفوعة بقوى داخلية، وأن تكون قرارات شعبية تؤخذ في الوقت المناسب وليس بالوقت الذي تعيش فيه سوريا ضغوطات سياسية واقتصادية خارجية (كرفع الدعم عن بعض المواد المدعومة).

عانت سوريا من أوضاع اقتصادية متربدة خلال عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في باقي متحصلات سوريا من القطع الأجنبي، وتعاني الآن من تراجع الإنتاج النفطي بشكل كبير، الأمر الذي يقضي بضرورة التفكير الجدي لتحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تتبع أهمية هذا البحث من أصالته وتسلیطه الضوء على واقع الاقتصاد السوري وتجربته التنموية من خلال استعراض بعض مقومات التنمية ومعوقاتها وصولاً إلى بيان دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في هذه التجربة.

## طرائق البحث ومواده:

## مشكلة البحث:

- لابد من التساؤل في مشكلة البحث عن أهم النقاط ذات الخصوصية الكبيرة:
- ما هي المعوقات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في سوريا؟ هل تتمثل بنقص الاستثمارات، أم بضيق السوق الداخلية، أم بالأوضاع السياسية السيئة التي عاشتها وتعيشها المنطقة حتى الآن؟ مع عدم نسيان غياب الإستراتيجية التنموية الواضحة التي تعتبر من المعوقات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية التي تقود إلى تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني (التغيرات النوعية والهيكلية) وليس التغيرات الكمية فقط التي يقود إليها النمو الاقتصادي الذي يحصل بشكل عفوي وبدون تدخل الدولة.
  - ما هو الدور الذي لعبته القطاعات الاقتصادية السورية في دفع عملية التنمية نحو الأمام، وما هو القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة الراهنة والمقبلة؟.

## فرضيات البحث:

- تواجه سوريا مشكلات ضخمة من نسب نمو متدنية إلى ميزان تجاري خاسر وإننا نفتدي مترافق، كان لابد من خلالها أن تتجه إلى تعزيز متطلبات عملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية.
- على الرغم من وجود بعض المقومات الإيجابية لعملية التنمية الاقتصادية في سوريا إلا أنها تواجه معوقات أساسية تطغى على هذه المقومات، من عجز رأس المال الوطني عن الوفاء بحاجات الاستثمار في سوريا إلى ضيق السوق الداخلية والافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لهذه التنمية.
- استطاعت سوريا في الفترة الأخيرة أن تمتلك نقاط مهمة في اقتصادها ويعود ذلك لأهمية القوانين والتشريعات الصادرة بخصوص تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات، ولكن يجب التأكيد على ضرورة الاستمرار باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة لتعزيز القطاع الصناعي الذي يعتبر المخول الأكبر للعب دور قاطرة التنمية في سوريا خلال المرحلة المقبلة.

## منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تتبع واستقصاء مادته بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تتبع بعض الإحصائيات.

## أولاً: واقع الاقتصاد السوري:

وفق تقرير التنافسية العربية لعام 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) احتلت سوريا المركز 20 حسب مؤشر الاستقرار والأمن، وهو أحد عوامل التنافسية وجذب الاستثمارات وكذلك المرتبة 45 حسب مؤشر الصحة والتعليم الأساسي، والمرتبة 22 وفق مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال، والمرتبة 43 حسب مؤشر مدى توافر العلماء والمهندسين والمرتبة 73 حسب مؤشر إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة 24 في مجال سعر الفائدة المدينة والدائنة، والمرتبة 39 في مجال توظيف القطاع الخاص للمرأة والمرتبة 21 في مجال التحكم بالتوزيع العالمي في الأسواق، [4] ونستطيع القول إن هذه النتائج تشير إلى امتلاك سوريا لنقاط مهمة في اقتصادها، مثل توافر البيئة الاقتصادية المستقرة والمرنة والحيوية في تحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال إضافة إلى

امتلاك سورية مجموعة كبيرة من المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى ميزات تنافسية تدعم النمو والرفاه ومنها التراث المعماري والحضاري العربي، والصناعات التقليدية الموروثة وتوافر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي ومنها التراث، وإن هذه المزايا ستجعل الاقتصاد السوري أكثر قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

كما أصدر البنك الدولي بداية عام 2007 دراسته التي أجراها على 175 دولة في العالم، تحت عنوان (سهولة ممارسة أنشطة الأعمال) تتضمن دراسة كاملة لواقع كل بلد من هذه البلدان في تسهيل ممارسة النشاطات الاقتصادية، ابتداءً بترخيص المشروع وانتهاءً بإقالته، وفيما يتعلق بسوريا فقد نالت المرتبة (130) من بين هذه الدول (175) بقمة قدره (5) درجات عن عام 2005 بعد ما كان ترتيب سوريا في تقرير مماثل (135). وسنورد الآن بعضًا من هذه النشاطات الاقتصادية التي أجرتها هذه الدراسة فيما يتعلق بسوريا [5].

### 1. بدء المشروع:

يلخص هذا الجانب التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع في سورية، ويتبين من خلال الجدول عدد الإجراءات ومدتها، والتكلفة التي تواجه الشركات ذات المسؤولية المحدودة لتنويع مع المتطلبات القانونية والإدارية عند بدء المشاريع:

الجمهورية العربية السورية	المؤشر
12	عدد الإجراءات المطلوبة
23	الوقت بالأيام
21.1	تكلفة بدء المشروع محسوبة % من الدخل القومي للفرد
4.233.5	الحد الأدنى لرأس المال لبدء مشروع جديد % من الدخل القومي للفرد

### 2. التعامل مع التراخيص:

يدرس هذا الموضوع خطوات ومدة وتكلفة التقييد بمتطلبات بناء منشأة صناعية، والحصول على أذونات العمل وترخيص متعلقة ببدء مشروع جديد.

الجمهورية العربية السورية	المؤشر
20 إجراء	عدد الإجراءات
134 يوماً	الوقت بالأيام
298.0	التكلفة % من الدخل القومي للفرد

### 3. إغلاق المشروع:

يدرس هذا الموضوع الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية حالات الإفلاس في سورية، ويقيس معدل الاسترداد، الذي يتم التعبير عنه من حيث عدد السنوات على الدولار الذي يسترد المطالبون من الشركة المفلاسة

الجمهورية العربية السورية	المؤشر
4.1	الوقت بالأعوام
9.0	التكلفة(نسبة مؤية الأموال بعد الإفلاس)
29.6	معدل الاسترداد (سنت/ دولار)

ونستطيع القول إنَّ هناك مؤشرات أخرى تم دراستها مثل تسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود... الخ، ولا شك أن هناك تحسن في مناخ الاستثمار في سوريا، وتقدم موقعها في استبيان البنك الدولي يعكس هذا التحسن خلال عام 2006 ولكن نستطيع القول أننا بحاجة إلى المزيد من الشفافية والمرونة في اتخاذ القرارات وفي العمل الإداري فقد لاحظنا كيف أن أي مشروع في سوريا يحتاج إلى عام ونصف للحصول على ترخيص وعلى أربعة أعوام لإغلاقه، وإذا أخذنا عام 2006 كمؤشر للاستثمار في سوريا (ذلك العام الذي شهد ضغطاً وحصاراً اقتصادياً وسياسياً) نجد أن عدد المشروعات المشمولة لا بأس به وجيداً ويعكس هذا التقدم الذي نالته سوريا في مجال تشجيع الاستثمارات بين عام 2005-2006 فقد عقد المجلس العالمي للاستثمار عام 2006 (11) جلسة وافق خلالها على 703 مشاريع تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية بتكلفة استثمارية قدرها 12.9 مليار دولار، منها بالقطع الأجنبي 688 مليون دولار، وهي تشكل ما نسبته 18.4% من إجمالي عدد المشاريع المشمولة خلال الفترة (1991-2006) والبالغة 3824 مشروعاً.

وإن هذا النمو في الاستثمار بين عامي 2005-2006 يشير إلى أهمية القوانين والتشريعات الصادرة فقد كان لصدر المرسومين (8 و9) الخاصين بالاستثمار وإحداث الهيئة السورية للاستثمار صدى إيجابياً لدى المستثمرين العرب والأجانب نظراً للتسهيلات الكبيرة التي يقدمها المرسوم (8) في السماح للمستثمر بتملك واستئجار الأرضي والعقارات الازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها ولو تجاوزت سقف الملكية المحددة في القوانين والأنظمة شريطة استخدامها لأغراض المشروع حسراً. وقد انضمت سوريا إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي تأسس للمساعدة في حل النزاعات الاستثمارية بين الحكومات وبين المستثمرين الأجانب في القطاع الخاص، وفي تموز 2002 أصبحت سوريا عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) وكل ذلك من أجل إشاعة الاطمئنان والثقة لدى المستثمرين الأجانب المتوقع قدومهم فيما يخص تعاملهم مع الحكومة السورية، كما تم إحداث هيئة الاستثمار السورية بالمرسوم التشريعي رقم (9) لعام 2007، وصدر المرسوم (8) لعام 2007 لتشجيع الاستثمار بدلاً من قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 وتعديلاته وقد تم القيام بالعديد من الإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات وكان أهمها:

- تقدمت سوريا بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO).
- توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع (تركيا، تونس، اليمن، مصر، إيران.....) وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول، وتنوي سوريا افتتاح أول مكتب لها في الخارج من أجل تشجيع التجارة والأعمال، كما خطط لإقامة منطقتين اقتصاديتين خاصتين، ترتكز الأولى على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى البحث والتطوير (القريبة التكنولوجية)، والثانية تقوم بإنتاج وتصدير منتجات الصناعة الزراعية ذات القيمة المضافة، كما تتجه الجهد لزيادة عدد مشتركي الانترنت، وزيادة عددaptops من (300) ألف إلى (750) ألف حاسوب[6].

كما أشاد غلوبل (بيت الاستثمار العالمي) الذي نشر تقريره في نهاية شهر أيار عام 2007 بالإصلاحات التي قامت بها سوريا بالفترة الأخيرة، حيث بين التقرير أن سوريا دولة نامية يرتكز اقتصادها على الزراعة والطاقة، إلا أنها بدأت بوضع أسس لlanفتح الاقتصادي تتمثل بتحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال حيث قامت بإصدار قوانين وتشريعات كان لها دوراً كبيراً في تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة، وذلك ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي

الذي اهتم بجانب إدارة الطلب الكلي (وهو الجانب الذي يهتم بالسياسات المالية والنقدية)، حيث صدرت مجموعة من القرارات والتشريعات لصلاح النظام الضريبي مثل: القانون رقم 29 لعام 2003 الذي تضمن إجراءات رادعة بحق المتهربين ضريبياً، والمرسوم رقم 51 تاريخ 10/5/2006 وهو التعديل الرابع لقانون ضريبة الدخل الذي ساهم في تشجيع الاستثمار الداخلي وجذب الاستثمار الخارجي من خلال تخفيض الشرائح الضريبية، كما تضمن إعفاءات خاصة بهدف تنمية المناطق النائية وتشغيل العمالة ومكافحة البطالة وتنمية المناطق الصناعية.[7]. واستجابة لخطط الإصلاح الاقتصادي والنقد في سورية، ولإعادة إحياء العلاقة بين سعر الفائدة والادخار وبين سعر الفائدة والاستثمار، ظهرت قرارات مجلس النقد والتسليف رقم (4) تاريخ 28/5/2003، ورقم (39) تاريخ 3/12/2003، ورقم (43) تاريخ 5/1/2004 والقاضية بتخفيض معدلات الفائدة الدائنة بحدود (4) نقاط والمدينة بحدود نقطتين[8]. وفي عام 2005 أصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات التي ساهمت بفاعلية في التحرير المستمر لأسعار الفائدة؛ منها القرار رقم 119 الصادر بتاريخ 9/3/2005، فقد خفض هذا القرار معدل الفائدة على ودائع التوفير (التي تزيد عن مليون ل.س) من 5% إلى 4% بينما ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع لأجل (أكثر من سنة واحدة) من 6% إلى 7% في حين رفع العائد على شهادات الاستثمار من 6.5% إلى 7.5% وكان الهدف تعديل بنية الودائع الهيكلية باتجاه الودائع لأجل[9]. وقد استطاعت هذه القرارات أن تؤثر فعلاً على هيكل الودائع، فقد ازدادت الودائع لأجل مقابل ودائع التوفير وذلك للتمكن من تأمين قاعدة استثمارية جيدة بما يتاسب وسياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث كانت نسبة الودائع لأجل 41.16% في بداية عام 2005 وصولاً إلى 69.62% في نهاية عام 2006 ومن ثم إلى 27.17% في الأشهر الأولى لعام 2007، بينما انخفضت ودائع التوفير من 79.17% عام 2005 إلى 53.47% في نهاية عام 2006. [10] كما قامت سورية بمواجهة التحديات والعوائق التي تعرّض مسيرة النمو الاقتصادي ومن ضمن هذه العوائق والتحديات: انخفاض معدلات إنتاج النفط والأداء الهزيل للقطاع العام، وازدياد العجز التجاري وضعف أداء الأسواق المالية وارتفاع معدلات البطالة المقترن بارتفاع معدلات النمو السكاني[11].

ولكن مقابل تلك النقاط الماضية ثمة معطيات سلبية يجب العمل على حلها منها:

1. على الرغم من أن تقلص عجز الميزان التجاري من (78) مليار ل.س عام 2005 إلى نحو (40) مليار ل. س عام 2006[12]، يعد تطويراً كبيراً لأنه جاء متزامناً مع تحرير التجارة الخارجية، ولكن بالوقت نفسه يعتبر الميزان التجاري الخاسر مؤشراً سلبياً، وخصوصاً عند معرفة إمكانية توقف تصدير النفط بعد أعوام قليلة (النفط الذي كان يدعم هذا الميزان) فقد تراجع إنتاجه من 650 ألف برميل يومياً أعوام التسعينات إلى أقل من 450 ألف برميل يومياً حالياً. ومن هنا تبرز أهمية البحث عن موارد بديلة أهمها مكافحة التهرب الضريبي بكل الوسائل وضغط الإنفاق العام والبحث عن مطارح ضريبية جديدة. ولذلك يجب أن يكون الهدف خلال السنوات الخمس المقبلة للحكومة لتحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة، الحد من عجز ميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز 6.6 من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، وعدم تجاوز العجز في الحساب الجاري بنسبة (8.2) من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الصادرات غير النفطية من مجمل الصادرات (85%) مقارنة مع أقل من (30%) الآن، وبحيث تشكل هذه الصادرات في نهاية الخطة نسبة (15.9%) من الناتج المحلي الإجمالي[12]، والاحتفاظ باحتياطي من القطع الأجنبي يكفي لتغطية الواردات من السلع والخدمات لفترة (18 شهر)، مع العلم أنه في عام 2005 قدر احتياطي سورية بالقطع الأجنبي لما يكفي احتياجات سورية (29) شهراً[13].

2. لقد ذكرنا في الم Buckley السابق ضغط الإنفاق العام، فقد ركزت الكثير من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي وغلوبل... ضرورة قيام سورية بإصلاح نظام الدعم الحالي، فعلى سبيل المثال تدعم سورية أسعار المحروقات بمبلغ سنوي يصل إلى (200 مليار) ل.س، من إجمالي الميزانية العامة للدولة والبالغة 460 مليار ل.س عام 2004، أي أن الدعم يستهلك 60% من إجمالي الميزانية، وإن الإنفاق الجاري في عام 2004 بلغ (232.5) مليار ل.س.

إذاً فإن دعم المحروقات يستنزف ما نسبته (86%) من إجمالي الإنفاق الجاري [14]، وبالتالي هذا يشكل كلفة كبيرة جداً وخصوصاً مع انتشار ظاهرة تهريب المواد المدعومة بحيث إن هذا الدعم لا يوجه إلى الشعب السوري فقط بل إلى دول الجوار أيضاً، وهناك حديث مستمر عن رفع الدعم عن أسعار بعض المواد مثل المازوت والبنزين ونحن نعلم أن نظام الدعم هذا الذي تم العمل به لفترات طويلة لا يمكن أن يستمر في ظل نهج اقتصاد السوق الاجتماعي ولكن بما أنه اجتماعي فيجب أن تكون القرارات الاقتصادية المأخوذة في هذا المجال شعبية ويجب أن تؤخذ بالوقت المناسب وليس بالوقت الذي تعيش فيه سورية هذه الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية، وخاصة أن الحكومة بأمس الحاجة لوقف الشعب إلى جانبها وتحمل تبعات هذه الضغوط.

### **ثانياً: معوقات ومقومات التنمية في سورية:**

#### **المقومات الإيجابية للتنمية في سورية [15]:**

- المستلزمات المادية، سورية غنية بمواردها الباطنية والزراعية إضافة إلى موقعها الجغرافي.
- القوى البشرية المؤهلة والخيرة، سورية موطن الصناعات التقليدية والحديثة ولها تاريخ في صناعة النسيج وبعض الصناعات الحرفية، وتکاد سورية أن تقضي على الأمية إضافة إلى تحقيق معدل عال جداً في نسبة حملة الشهادات العليا لعدد السكان ما يؤهلها لانطلاق صناعية واعدة.
- الاستقرار السياسي وتدعم مبدأ سيادة القانون.
- التعددية السياسية والاقتصادية وتحسين بنية الديمقراطية الشعبية التي تؤطر كل أفراد الشعب السوري وتحل كل منها شريكاً في اتخاذ القرار عبر القناة التي ينتمي إليها.
- وعي المواطن السوري وقدرته على التعامل مع المستجدات بعقلية مفتوحة وشعور عال بالمسؤولية. وخصوصاً في ظل الضغوطات السياسية التي تعرض لها الاقتصاد السوري في الفترة الماضية وما زال يتعرض لها.

#### **أما معوقات التنمية الأساسية في سورية فهي تمثل بما يلي [15]:**

##### **1-المعوق الأول:**

يتمثل بنقص الاستثمارات وعجز رأس المال الوطني في القطاعين العام والخاص عن الوفاء بحاجة الاستثمار في الاقتصاد السوري، وقد درسنا سابقاً هذا المعوق وأشارنا كيف أن سورية تحاول التعويض عن هذا النقص بجذب الاستثمارات الخارجية وتنمية الموارد الذاتية.

##### **2-المعوق الثاني:**

تتمثل بضيق السوق الداخلية وعدم قدرتها على استيعاب إنتاج المصانع الحديثة مما يلزم الإدارات الاقتصادية أن تختار بين أمرين:

إما اللجوء إلى تكنولوجيا مختلفة يكون إنتاجها غير منافس لتكليفه العالية وابتعاده عن العصرنة، أو اعتماد تكنولوجيا متقدمة لا يمكن تشغيلها سوى بقسم بسيط من طاقتها الإنتاجية تكفي لتلبية الطلب فيكون إنتاجها غير منافس لأنها تختلف عنها.

إن معالجة هذه العقبة لا يكون إلا بالتكامل الاقتصادي العربي أو بالانتماء إلى تكتل اقتصادي آخر، ولقد وعى سوريا لهذه النقطة فكانت أول من دعا إلى تعديل اتفاقية السوق العربية المشتركة والإسهام في بناء المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة، فقد كانت سوريا من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية في نهاية أربعينيات القرن الماضي ثم انسحب منها احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى المنظمة، وي تعرض طلب سوريا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تم تقديمها بشكل رسمي منذ عام 2001 إلى ضغوطات سياسية بالدرجة الأولى، وقد قدمت لها وعود سابقة بقبول طلبها لكن إلى الآن لم يحدث شيء سوى إجراءات تتخذها الحكومة السورية تهدف إلى موافقة اقتصادها ليتناسب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فقد أحدثت وزارة الاقتصاد والتجارة عام 2006 مديرية منظمة التجارة العالمية في هيكلها التنظيمي ومع كادر بشري متخصص يعتبر نواة الفريق الوطني للتفاوض مع المنظمة[16].

كما أن العلاقات السورية التركية قد شهدت خلال السنوات القليلة الماضية مساراً مختلفاً وفي زمن قياسي حيث ازداد حجم التبادل التجاري وارتفع تدريجياً ليصل عام 2005 إلى (820) مليون دولار[17].

كما تم الإعلان عن نشر اتفاقية منطقة التجارة الحرة السورية التركية ودخولها حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من مطلع عام 2007 وذلك بعد إقرارها من الجانب التركي بتاريخ 11/3/2006 وتعتبر هذه الخطوة مهمة وجوهرية في العلاقات السورية التركية وذلك لأن التعاون المشترك في الجانب الاقتصادي بين سوريا وتركيا ولا سيما في مجال الجمارك والنقل سيسهم في تسهيل تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بيسر وسهولة وخصوصاً مع توسيع وتأهيل الأمانات الجمركية المقابلة على الحدود بين البلدين الصديقين[18].

### 3-المعوق الثالث:

هو حالة الحرب المستمرة منذ خمسين عاماً وأكثر إذ تشكل عقبة كبيرة في طريق التنمية، إذ تقطع نفقات الدفاع قسماً لا يأس به من الدخل القومي، وبالتالي فإن مسألة الصراع في الشرق الأوسط وعدم عقد سلام شامل في المنطقة، أدى إلى ما يسمى بالمقاطعة غير المعونة ضد عملية التنمية في سوريا، فسوريا بموقفها الثابت من الحقوق القومية وعدم تنازلها تتحمل تبعات اقتصادية وسياسية غير قليلة شكلت عامل ضغط على عملية التنمية من نقص في الاستثمارات وإحجام من قبل الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار فيها.

### 4-المعوق الرابع:

ويتمثل بغياب إستراتيجية تنمية واضحة، إذ لفترات طويلة كان هناك غياب لهذه الإستراتيجية وذلك على الرغم من اعتماد منهج التخطيط الاقتصادي فإن الخطط الخمسية التي جاءت لم تكن معبرة عن حاجات تطوير الاقتصاد السوري ولا عن قدراته الفعلية على التقدم، فقد كانت هذه الخطط مجرد برامج استثمارية هدفها الرئيسي رفع مستوى التكوين الرأسمالي الثابت وزيادة معدل النمو دون مراعاة ضرورة إعادة هيكلية الاقتصاد باتجاه بناء آلية ديناميكية ذاتية النمو. كما كانت المشروعات الإنمائية في كثير من الأحيان تعبر عن تقاسم النفوذ والمصالح وليس نتيجة دراسة اقتصادية علمية حول ضرورة سد الثغرات في بنية الاقتصاد ونسج علاقات تشايك وترتبط بين الفروع والأنشطة، خلال الثمانينيات حصلت سوريا على مليارات الدولارات على شكل هبات وقرض ومساعدات[15]، إلا أنه لم يتم الاستفادة

منها بالشكل الجيد لغياب الإستراتيجية السليمة من ناحية ولتغلب عقلية الزعامة على عقلية الدولة في الكثير من القرارات التنفيذية المتخذة من ناحية أخرى (بناء مشروعات غير ذات جدوى، توطين المشروعات في مناطق غير مواطنية، تغلب الجانب الاجتماعي على المردود الاقتصادي..).

### ثالثاً: ما هو القطاع الذي يمكن أن يلعب دور قاطرة التنمية في المرحلة الراهنة والمقبلة؟

نحن نعلم أن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعتبر المؤشر الأكثر تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادي ولذلك سنقوم بإيراد الجدول التالي الذي يبين تركيب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة وحسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم (1) أصنبة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
الزراعة	24	24	25	26	25	25	22	26	23	24	23	24	25	
الصناعة والتعدين	24	27	24	26	29	30	34	33	34	31	27	26	26	
البناء والتشييد	3	3	4	3	3	3	3	3	3	3	3	3	3	
تجارة الجملة والمفرق	16	18	16	16	16	15	16	15	16	18	22	22	20	
النقل والمواصلات والتخزين	14	11	14	13	13	13	12	11	12	11	11	11	10	
المال والتأمين والعقارات	5	4	4	4	3	4	4	3	3	3	4	4	3	
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	3	2	3	3	3	2	2	2	2	2	2	2	2	
الخدمات الحكومية	10	9	10	9	8	8	7	7	7	8	8	8	11	
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، وبأسعار عام 2000 الثابتة.

ملاحظة: (في عام 2004، 2005 يوجد بالإضافة للقطاعات السابقة خدمات مال + رسوم جمركية بمقدار 4 و3 على التوالي).

نلاحظ من الجدول السابق:

- تأرجح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990-2005 بين الارتفاع والانخفاض، ويرغم هذا التأرجح كانت هذه النسبة جيدة ولا بأس بها حيث مارست الزراعة دورها في دفع الاقتصاد الوطني نحو الأمام خلال الفترة (1980-1990) وذلك نتيجة زيادة الصادرات من القطن والقمح نتيجة الموسم الزراعية الجيدة، ولكن تأرجحت فيما بعد بين الزيادة والنقصان خلال الأعوام 1990-1997 وذلك نتيجة تقلب المواسم الزراعية وانخفاض صادرات القطن والقمح بسبب انخفاض أسعارها في الخارج، وفي عام 1999 انخفض أيضاً الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية السيئة، ولكن عاد ليرتفع من جديد بين عامي 99 و2000 ليساهم بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت هذه النسبة حتى الآن تقريباً. ولكن نستطيع القول بأن الزراعة لا يمكن أن تلعب دور قاطرة النمو في سوريا على الوضع الحالي إذ لا بد لسوريا أن تعمل على تطوير قطاع الصناعات الغذائية وتصنيع المواد الأولية مثل عصر الزيوت وتطوير صناعة الألبسة الجاهزة.. أي الوصول إلى الاستخدام الأمثل وتحقيق التركيبة المثلثة التي توفر الإنتاج الزراعي الأمثل الذي ينافس في الأسواق الخارجية.

- وقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة بين (3 - 4%)، وقد دار جدل حول أهمية الاستثمار العقاري ودوره في رفع عملية التنمية كونه جزءاً من قطاع البناء والتشييد، فقد رأى الكفري أن الهجمة على بناء الضواحي والأبراج والمولات وغيرها سيكون فاتحة لسلسلة أخرى من الاستثمارات (فنادق، مكاتب، مطاعم..) وهذا ما يتبع المجال لنشاطات وصناعات مواكبة لهذه الحركة، الإسمنت، السيراميكي، الأدوات الصحية وغيرها، فضلاً عن العمالة التي تشغله هذه المشاريع أثناء البناء أو عند استثمارها، كما حصل في الفور سين الذي يشغل ألف عامل بشكل مباشر، وفي علم الاقتصاد نجد أن كل فرصة عمل مباشرة تخلق (4-3) فرص عمل غير مباشرة، ولكن هناك من يرى أن هذا النوع من الاستثمارات يخلو من القيمة المضافة التي تعود إلى الدولة وإنما تحقق أرباحاً فردية، ومن الممكن أن تحول هذه الشركات إلى جامعي أموال جدد، ونستطيع القول أن هذا الاستثمار لا يمكن أن يحل مشكلة السكن في سوريا مثلاً وخصوصاً بالنظر إلى دخل الفرد في سوريا، لذلك لا بد من تدخل الدولة في عمل هذه الشركات أولاً من أجل ضمان قيام هذه الشركات بنشاطاتها في ظل كامل المواقف والضمانات والمواصفات، وثانياً لا تجعل هذه الشركات تحتكر مشكلة الإسكان[19].

- أما بالنسبة لقطاع الخدمات الذي يشمل كل من (تجارة الجملة والمفرق، والنقل والمواصلات والتخزين، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) نلاحظ أن مساهمته في الناتج المحلي كانت متراجعة بين (45-47-49) ونلاحظ تزايد أهميته النسبية، إذ كانت مساهمته في الناتج نقارب مساهمة قطاع الإنتاج المادي (الزراعة والصناعة)، ونستطيع القول بأن تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات قد يحمل معاني متناقضة، فإذا كان اتساع نطاق دور هذا القطاع في الدول المتقدمة مؤشراً ودليلًا على التقدم، فإنه بالنسبة للبلدان النامية يعتبر دليلاً على التخلف، لأنه في حال البلدان المتقدمة يعتبر ذلك الوجه الآخر للتقدم الصناعي والتقاني الذي يحتاج إلى خدمات تدعمه، أما في حال بلادنا فإنه يرجع إلى عجز قطاع الصناعة على النمو والتلوّع والقدرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة الناتجة عن نمو السكان، بالإضافة إلى ذلك وصول قطاع الزراعة إلى طاقته القصوى في استيعاب القوى العاملة بالنسبة لمستويات الإنتاج السائدة، وبالتالي فإن توسيع قطاع الخدمات إنما يعتبر انتقال جزء من فائض قوة العمل والزراعة إلى الخدمات[20]. وبالتالي نستطيع

القول بأن قطاع الخدمات لا يمكن أن يكون القطاع الذي يلعب دور قاطرة النمو وإنما يجب أن يكون داعماً للقطاع الرائد الذي يلعب هذا الدور.

- ولكن نستطيع القول بأن قطاع الخدمات وتطوره يمكن أن يساهم في توفير البيئة الملائمة للصناعة السياحية، فيمكن أن تكون السياحة قاطرة النمو في سوريا بوجود الآثار والطبيعة والمناخ الذي تتمتع به سوريا، ولكن هذا يحتاج إلى وضع إستراتيجية تطوير سياحي ملائمة للاعتماد على المواد الأولية في بناء المنشآت السياحية وتشغيلها، بالإضافة إلى حملة واسعة في التسويق السياحي، بحيث تطول إقامة السائحين وتنشر الأفواج السياحية في كل مناطق القطر، وإن هذا من شأنه توفير المزيد من القطع الأجنبي اللازم لتمويل التنمية في باقي القطاعات. ونستطيع القول بأن سوريا ستتحول إلى مركز جذب سياسي كبير وتصبح الصناعة السياحية قاطرة النمو فيها في حال تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

- بقي لدينا قطاع الصناعة والتعدين إذ نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج خلال الفترة 1990 – 2000 بنسبة (31%)، وهذه نتيجة منطقية للأهمية المعطاة للتصنيع في المراحل الأولى للنمو، وتتجدر الإشارة إلى أن نصيب الصناعة في الناتج يتأثر إلى حد ما بنصيب الزراعة، ففي السنوات التي تكون فيها الظروف الطبيعية موافقة للإنتاج الزراعي تزداد مساهمة الزراعة في تكوين الناتج مقابل تراجع مساهمة الصناعة والعكس صحيح، ونجد ذلك واضحاً خلال السنوات من 1995-2000، وبذلك فإن القطاع الزراعي والصناعي يشكلان المصدر الرئيس للناتج الوطني والنمو الاقتصادي وهو المكونان الرئيسيان للإنتاج المادي، ونلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة القطاع المادي متقارباً نسبياً مع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، ونلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2005 كانت مساهمة الزراعة في الناتج تشكل حوالي 24% بينما كانت مساهمة الصناعة تشكل حوالي (26%) ويمكن القول إنه يجب التركيز على الصناعة السورية على أنها المخول الأكبر لتنمية دور قاطرة التنمية وخاصة إذا تم تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وألغيت الحواجز الجمركية بين الدول العربية، ذلك أن السوق العربية يمكنها استيعاب منتجات المشروعات الصناعية الكبيرة وخاصة الصناعات الحديثة، وذلك بمعرفة أن مقومات الانطلاق الصناعية موجودة من (مواد أولية وموقع جغرافية وخبرة بشرية)، كما أن البنية التشريعية والقانونية تساعد القيام بذلك وخاصة في القطاع الخاص، وذلك بعد المؤتمر الصناعي الأول الذي عقد عام 2005 وفي ظل القرارات المالية والنقدية الجديدة والمشجعة على ذلك، لذلك يجب العمل على تعزيز قطاعنا الصناعي (عام أو خاص) وبقدر ما نستطيع تفعيله نستطيع أن نحقق التوجه نحو زيادة الناتج الإجمالي وتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك من خلال [21]:

1. مع زيادة درجة التصنيع نتمكن من تحقيق المزيد من القيمة المضافة التي تشمل كل من الرواتب والأجور والأرباح حيث إن انخفاض القيمة المضافة يؤدي إلى تدني قيمة الصادرات، حيث إن قيمة طن واحد من المستوردات يعادل (32) ألف ل.س. ومن الصادرات (8) آلاف ل.س وذلك لأننا نصنع مواد أولية بنسبة (75 - 80%) (نفط، قمح، قطن) ونسورد (كمبيوترات، آلات صناعية....).

2. إن جذب الاستثمارات إلى الصناعة يؤدي إلى إحداث فرص عمل في مجالات أخرى إذ من الممكن أن تساعد كل فرصة عمل في الصناعة على خلق (2-3 ) فرصة عمل أخرى، إذ يمكن أن يشكل عامل جذب للصناعات الأخرى، فمثلاً المشروع الصناعي الغذائي يمكن أن يساهم في تصنيع علب التعبئة.
3. إن تعديل الصناعة السورية يمكن أن يؤدي إلى تعميق العلاقة بين الإنتاج الزراعي ومخرجاته، وطبيعة النشاط الصناعي ومدخلاته والعكس صحيح.
4. إن تطوير الصناعة السورية يساعدنا في تطوير صادراتنا، وبالتالي تحسين الميزان التجاري وخاصة في ظل تراجع إنتاج النفط، مما يجنبنا الآثار الضارة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ويؤمن الاكتفاء الذاتي لكثير من الاحتياجات.

#### والمثال على تطوير صادراتنا:

نحن ننتج بحدود مليون طن قطن خام، بعد حلجه يصبح بحدود (350) ألف طن قطن ملحوظ وإن سعر الكغ من القطن الملحوظ داخلياً (43) ل.س، وخارجياً (36) ل.س، بينما إذا صنع ألبسة يمكن أن يصل سعر الكغ إلى (8) دولارات، وبالتالي تصبح القيمة المضافة بحدود (800%) من تصديره خاماً، كذلك الأمر في موسم التبغ حيث يتم شراء كيلو غرام واحد من التبغ من الفلاحين بمعدل وسطي (78) ل.س، وفي حال تحويله إلى سجائر جيدة يصبح وسطي سعر الكيلو (1154) ل.س، وتكون القيمة المضافة تزيد عن (1000%)، وفي موسم الحبوب والخضار والفواكه نحن ننتج أكثر من احتياجاتنا، بحدود (5) ملايين طن حبوب، (3.5) مليون طن خضار وفاكه، مليون طن زيتون، وفي حال تم تصنيعها داخلياً نستطيع تصديرها على شكل عصائر وأغذية معلبة ذات قيمة مضافة جيدة وبالمقابل نستطيع امتصاص جزء من البطالة الموجودة لدينا، وبالتالي يجب:

أ- العمل على إطلاق فاعلية القطاع الصناعي، سواء القطاع العام بإعطائه المزيد من الصلاحيّة وتحريره من الخوف الداخلي وتعدد الجهات الوصائية، أم القطاع الخاص بإيجاد الشركات المساهمة وتقديم المساعدة لها، والعمل أيضاً على رفع معدل إنتاجية العمل الزراعي.

ب- كما يجب العمل على تحويل المحافظات إلى مراكز نمو فعالة وحقيقية، وتوطين الصناعات المناسبة لها، والتركيز على المنطقة الشرقية والبادية والساحل السوري، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار في سوريا حيث أن الاستثمارات هي الحامل الطبيعي للتنمية.

ج- ويجب التوجه نحو ترسیخ مفاهيم العمل الوطني والنظر إلى التهرب الضريبي كأنه عيب أخلاقي واجتماعي ووضع حدود لمحاربة الفساد والهدر، والعمل على تعديل دور الدولة وتشجيع القطاع العام إذ يشكل القطاع العام من الدول الاسكندنافية أكثر من (50%) من الناتج الإجمالي والتراجع عن دعوات الليبراليين الاقتصاديين الجدد الذين يركزون على فكرة أن الدولة رب عمل فاشل وأن زيادة الاستثمارات في القطاع العام ستؤدي إلى زيادة عجز الميزانية وبنفس الوقت عامل الإرادة والإدارة نستطيع أن نملك مقومات الانطلاق الصناعية.

د- كما علينا العمل على زيادة الموارد الاستثمارية من إجمالي الموازنة العامة، فقد تراجعت الموارد الاستثمارية بين أعوام 2002 - 2005 من (211 مليار ل.س) إلى 180 مليار ل.س(على الرغم أن إجمالي الموازنة قد زاد للفترة نفسها من (420 مليار إلى 460 مليار ل.س)، وإن عدم استغلالنا لموارينا المتاحة يعمق تخلفنا الصناعي لأنه يعبر عن عطالة استغلال الموارد.

5. وإن تفعيل الصناعة يساعدنا في تحقيق مؤشرين اثنين وهما من أهم ما نحتاجه لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

#### المؤشر الأول:

هو مؤشر السعادة الذي يعبر عنه بالنسبة بين معدل الاستهلاك ومعدل الرغبة.

أي مؤشر السعادة = معدل الاستهلاك / معدل الرغبة.

وكما اقترب من الواحد كان المؤشر جيداً وكان مستوى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مرتفعاً.

#### والمؤشر الثاني:

هو مؤشر العنااء الاقتصادي ويعبر عنه بمجموع من معدل البطالة ومعدل التضخم، ومعدل العنااء الاقتصادي في سوريا يساوي  $13\% + 7\% = 20\%$  وهو معدل كبير يدل على ضعف المؤشرات الاقتصادية في سوريا لذلك يجب أن نسعى إلى السيطرة على معدل بطالة مقبولة بحدود 3% ومعدل تضخم مقبول بحدود (3-5%).

وبالنهاية يجب التنويه إلى أنه يجب الحذر من دعوات التحرير الاقتصادي وتطبيق اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج بدون قيود، وطرح الشركات القائمة للشخصية وإتباع نصائح صندوق النقد والبنك الدوليين... إذ وجدها الآثار السلبية لهذه الوصفات المطبقة على دول أمريكا اللاتينية وآسيا، لذلك يجب العمل على سياسة صناعية تتاسب مع زيادة قدرتنا الإنتاجية، وإن دور الدولة ليس في دعمها للقطاع العام أو الخاص وإن في دورها الإنتاجي ودعم وسائل الإنتاج، ولذلك يتوجب على الحكومة تفعيل الخطة الخمسية العاشرة وتعزيز نهج اقتصاد السوق الاجتماعي، إذ أن اليابان خصصت (85%) من قروضها الممنوحة من المصارف للقطاعات الإنتاجية، وخصص منها (30%) لشراء أصول إنتاجية للدولة[23].

## الاستنتاجات والتوصيات:

يمكننا من خلال البحث استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

- 1 تعاني سوريا من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها مشكلة التناقض القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية وبين ندرة هذه المصادر الناجمة عن تخلف أساليب الإنتاج ومحظوظيتها وانخفاض الناتج القومي وتدني حصة الأدخار في هذا الناتج، بالإضافة إلى التضخم والبطالة والعجز المالي لذلك نجد أنه على الدولة في سوريا أن تأخذ دوراً مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تأمين مصادر التمويل بالإضافة إلى سياساتها في توجيهه مسارات الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الناتج القومي، وتعد الضرائب من أهم الأدوات الاقتصادية والمالية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تساعده في الحصول على أكبر حصيلة مالية ممكنة بالإضافة إلى مساعدتها في تحقيق أهداف اجتماعية مثل تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.
- 2 تمتلك سوريا نقاط مهمة في اقتصادها، مثل توافر البيئة الاقتصادية المستقرة والمرنة والحيوية في تحديث البنية التشريعية الداعمة لقطاع الأعمال إضافة إلى امتلاك سوريا مجموعة كبيرة من المزايا النسبية التي يمكن تحويلها إلى ميزات تنافسية تدعم النمو والرفاه ومنها التراث العماري والحضاري العربي، والصناعات التقليدية الموروثة وتوافر الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي ومنها التراث، وإن هذه المزايا ستجعل الاقتصاد السوري أكثر قدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ولذلك يجب الاستفادة من هذه الميزات وذلك من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل، من خلال تكيف السياسات المالية والنقدية لتأخذ فرصتها في المساعدة لتوفير متطلبات عملية التنمية، (من تحريك الأسعار الفائدة إلى استخدام السياسة الضريبية الملائمة في الوقت المناسب.....).
- 3 إن مقومات الانتلاقة الصناعية في سوريا موجودة من (مواد أولية وموقع جغرافية وخبرة بشرية)، كما أن البنية التشريعية والقانونية تساعده ل القيام بذلك وخاصة في القطاع الخاص، وذلك بعد المؤتمر الصناعي الأول الذي عقد عام 2005 وفي ظل القرارات المالية والنقدية الجديدة والمشجعة على ذلك. لذلك يجب التركيز على الصناعة السورية على أنها المخول الأكبر لتعزيز دور قاطرة التنمية وخصوصاً إذا تم تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وألغيت الحواجز الجمركية بين الدول العربية، وتحقيق ذلك لابد من تفعيل دور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأخرى لتعمل على دفع قطاع الصناعة نحو الأمام بدلاً من عرقته.

- 4 يجب العمل على تبني سياسة تنموية تتناسب مع قدراتنا الإنتاجية وظروفنا الداخلية وعدم الانجرار وراء دعوات التحرير الاقتصادي وتطبيق اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج بدون قيود والعمل على تفعيل دور الدولة ليس في دعمها للقطاع العام أو الخاص فقط وإنما في دورها الإنتاجي ودعم وسائل الإنتاج أيضاً، حيث يمكن تفعيل الدور الإنتاجي للدولة من خلال القيام بمشاريع إنتاجية تراعي فيها المردودية الاقتصادية والربح الاقتصادي، كما يمكنها القيام بتنظيم دورات لإعادة تأهيل وتدريب العاملين في الدولة من أجل إعادة حشدهم في الأماكن المناسبة، كما ويمكن للدولة أن تفعل دورها الإنتاجي من خلال الاستمرار بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتوفير البيئة التشريعية الملائمة لجذب الاستثمارات نحو المشاريع الإنتاجية المهمة، كما يمكنها القيام ببناء

المناطق الصناعية التي تعتبر من مشاريع القاعدة الأساسية والتي توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع الاستثمارات.

## المراجع:

1. الكفري، مصطفى العبد الله. وجهة نظر، مجلة الاقتصاد، السنة الأولى، العدد (28) أيلول، 2005، ص 44.
2. فرهود، محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، 1990 ص 63.
3. المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.
4. محروو الموقع، 2005\15\29، <<http://www.alwatan.com/data/20070529/index.asp?conteent=ecs4>>
5. حمود محمود، سورية ت قال المرتبة 130 بين 175 دولة في تشجيع الاستثمار، مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، حزيران 2007، ص 38.
6. مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، أيار، 2007 ، ص 7-8.
7. مجلة عالم المال، العدد 2، كانون الثاني 2006، ص 18-19.
8. [http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_04/horani.htm](http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/horani.htm)
9. قسم البحوث في مجلة الاقتصاد، قراءة في آثار قرارات مجلس النقد والتسليف على المؤشرات المالية للمصارف، مجلة الاقتصاد والنقل العدد (11) كانون الأول، 2005 ص 50-51
10. مجلة البنك المستثمر، أيلول، 2007، ص 59.
11. مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، حزيران، 2007 ص 40.
12. جردة حساب اقتصادية للعام 2005، محمد الخضر، مجلة المال، السنة الثانية، العدد 9، شباط 2006، ص 26.
13. جريدة الاقتصادية العدد 213، 25 أيلول، 2005، ص 8.
14. الإنفاق العام في سوريا، المركز الاقتصادي السوري أصحاب القرار، الثلاثاء 21 شباط 2006، رقم الإصدار 35، ص 7.

15. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، 2006. ص 45-53.
16. خطوات سورية على طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مجلة الاقتصاد، السنة الثالثة، أيار 2007، ص 47.
17. أبو شريفة، محرر، الالتفات إلى الشمال، مجلة الاقتصاد، كانون أول 2006، ص 54.
18. العلاقات السورية التركية مجلة عالم المال العدد (2) كانون الأول - 2006 ص 32-33.
19. رأيان في الاستثمار العقاري، مجلة الاقتصاد والنقل، السنة الثالثة، أيار 2007، ص 13.
20. جمعة، محمد صالح، السياسة النقدية في سورية، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، كانون الثاني 2005، ص 197.
21. الصناعة السورية مالها وما عليها، مجلة - الاقتصاد والنقل، السنة الثانية، العدد 15 أيار 2006 ص 53-54.
22. سليمان، حيان، التضخم النقدي، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 8، أيلول، 2005، ص 88.
23. جريدة تشرين، عدد 9278، 16/6/2005، دمشق.